

## خاص

## عدّادات الوقوف في بيروت: الأموال للبلديّة والإشراف المالي للماليّة وتهنئة للشركة المشغّلة من البنك الدولي

منذ انطلاقة عملها قبل سنوات تقع المجموعة المندمجة DUNCAN NEAD، التي تتولّى تشغيل عدّادات الوقوف في بيروت، ضحيّة معلومات مغلوطة يتمّ تداولها عبر وسائل الإعلام، أو حتى عبر عامّة الناس، غير المطلعين بدقّة على عمل المجموعة. وإذا كانت تهمة "السرقّة" تلاحق المجموعة من قبل بعض المواطنين الذين يعانون من الفساد الذي ينخر جسد مختلف القطاعات، يحثهم على ذلك "سوء الفهم" الإعلامي، فإنّ الاطلاع على واقع الشركة وعمل الـ "بارك متر" في لبنان، وهي ظاهرة منتشرة في غالبية دول العالم، وخصوصاً في الدول المجاورة، يتيح إزالة التهمة وسوء الفهم معاً.



كانت مناطق لبنانيّة عدّة، وخصوصاً العاصمة، تعاني من غياب المواقف المنظّمة للسيّارات ومن التوقيف العشوائي على الطرقات، ما دفع بمجلس الإنماء والإعمار الى إجراء مناقصة عالميّة، بإشراف وتمويل البنك الدولي لتركيب وتشغيل وصيانة عدّادات وقوف متطورة ضمن شوارع بيروت الكبرى لتنظيم الوقوف العشوائي على جوانب الطرقات. ورست المناقصة على المجموعة المندمجة Duncan / Nead J.V. لاستيراد وتركيب وتشغيل وصيانة هذه العدادات. وهنا تجدر الإشارة الى أن عدادات الوقوف هي ملك لبلدية بيروت وليس للمجموعة المندمجة المشغّلة التي تقوم بالتشغيل بموجب عقد موافق عليه من وزارة الماليّة التي وضعت مدقّق حسابات خاص لهذه الغاية.

ولكن الى أين تذهب الأموال التي تجبى؟ يكشف مصدر في الشركة عن أنّ الأموال المجدية كلّها، سواء من الوقوف العادي أو من بدلات الوقوف الإضافية، تعود للبلدية دون سواها ولا يعود للمجموعة المندمجة أي فائدة مالية. ويشير الى أنّ بدلات الوقوف الإضافية والعلوات عليها وتسعيرة الوقوف وضبطها وتحديد ساعاتها تحدّدتها البلدية مع هيئة ادارة السير، وما على المجموعة المندمجة إلا الالتزام بالتعليمات الموجهة إليها وفق نصوص العقد. من هنا، تسقط "التهم" التي توجّه الى المجموعة على هذا الصعيد، خصوصاً أنّ بعثة من البنك الدولي بزيارات فصلية لمراقبة حسن سير المشروع وللتأكد من تطابق التنفيذ مع الجدوى الاقتصادية التي على أساسها تمّ التمويل. وتجدر الإشارة الى أنّ المشروع نال موافقة وتهنئة البنك الدولي بعدما تأكّد من حسن التنفيذ لا سيما وأنّ تشغيله جاء مطابقاً للجدوى الاقتصادية التي على أساسها تمّ التمويل. أمّا عن الشكاوى التي ترتفع من حين الى آخر من هذه العدّادات، فيجب المصدر في الشركة الى أنّ لجميع المواطنين الحق بمراجعة مكاتب المجموعة المندمجة، سواء في مبنى النافعة في الدكوانة أو في مبنى هيئة إدارة السير على طريق النهر قرب وزارة الطاقة أو على أرقام الهاتف: 01 / 563661 - 01 / 563667 - 70 / 923269 مؤكداً أنّ إدارة المجموعة ستعتمد الى التدقيق بالمراجعة سواء عبر الأرشيف أو عبر خزّان المعلومات لديها. وبلغت الى قضية حسّاسة هي "الغاليه باركينغ"، ليؤكّد أنّ المجموعة المندمجة ليست مسؤولة عن السيارات المسلّمة الى "الغاليه باركينغ"، التي يتمّ ركنها في أماكن خاضعة للبلد، حيث يجب على المواطنين التنبيه لهذه الظاهرة.